كلمة الأستاذ محمد مهدي البياتي في مؤتمر كركوك في التحاد الاوربي

أولا :- المقدمة

لاشك أن ما جرى ويجري على التركمان ومناطقهم وبالأخص بعد سقوط النظام السابق ٢٠٠٣ من التهميش وإنكار الوجود لم تتعرض له أي أمة بالتاريخ حيث تتعرض مناطقهم وهويتهم القومية وكياناتهم وأحزابهم إلى ألوان من الضغط من قبل الأحزاب والكيانات الكردية وضغوطاتها بواسطة حلفائهم لأنهم لم يُعترف بهم كقومية أساسية ثالثة في الدستور وإبعادهم من المناصب السيادية حالهم حال القومية الثانية لا لشيء سوى أنهم رفعوا راية وحدة التراب والوطن ونبذ الاستقلال عن الوطن بأي ثمن كان ورافضين المساس بوحدة الأراضي العراقية واعتبار التراب العراقي من أقصى الشمال إلى اقضى الجنوب وحدة متماسكة غير قابلة للتجزئة وواجب الدفاع عنه وعن كرامته .
كل هذه المحاولات والمغامرات تعتبر بحد ذاتها تهديدا حقيقيا لوحدة العراق والتعايش السلمي بين مكونات الشعب العراقي بشكل عام وفي كركوك بشكل خاص ويمكن تلخيص هذه الخروقات والتي تعتبر بمثابة إعلان الاستحواذ على كركوك والمناطق العراقية التركمانية الغنية بالبترول وبشكل منظم وفرض سياسة الأمر الواقع من خلال مليشياتها المسلحة .
صحيح أن التجاوزات على المال العام والخاص هي مشكلة عراقية ولكنها كانت في كركوك تحمل طابعا خاصا لكونها تجري من قبل قومية واحدة والهدف منها تغيير الواقع الديمغرافي لمدينة كركوك لصالح القومية الكردية بشكل منظم ومخطط له مسبقا وحجم التجاوزات في كركوك اكبر من التجاوزات التي حصلت في كافة محافظات العراق ومساحة الأراضي المتجاوز عليها فاقت المساحة الأصلية لمدينة كركوك ..

ثانيا :- التجاوزات في كركوك من قبل الأحزاب الكردية

أ. الاستيلاء على دور شركة النفط في منطقة عرفه المسيحية ومنطقة (٢٠٠٠ دار) ومنطقة (ك/١) ودوائر مديرية شرطة النفط .
ب. الاستيلاء على دور الفيلق الأول ودور القادة والأمرين وضباط الصف بقوة السلاح والاستيلاء على الممتلكات.
ت. الاستيلاء على دور القاعدة الجوية والشقق السكنية والتي كانت مأهولة بالساكنين .
ث. الاستيلاء على دور الكهرباء والسكن فيها ..
ج. الاستيلاء على جميع ممتلكات الفيلق الاول من المعامل والمعدات الطبية والآليات والمخازن وجميع مافي المعسكرات وتهريبها الى اقليم كردستان أو بيعها الى خارج القطر وبدراهم بخسة ، وتحويل المعسكرات الى مجمعات سكنية وثم السكن في المساحات الفارغة وبعملية منظمة وبمنافسة شديدة بين الحزبين الكرديين من الذي يوطن أكراد اكثر في كركوك لتحقيق وتنفيذ سياسته حيث أصبح في كركوك ذلك الوقت حكومتان كل لها اجهزتها الأمنية التي تنفذ عملية الاعتقالات للعرب والتركمان بحجج واهية .
ح. الاستيلاء على معسكر خالد ودور المعسكر والسكن فيها وبناء مجمعات أخرى في الساحات الخالية والشاغرة علما أن هذه المنطقة عائدة لاشخاص من التركمان وبالوثائق الرسمية.
خ. الاستيلاء على دور الضباط في حي الواسطي.
د. الاستيلاء على المساحات المخصصة للحدائق العامة في حي الواسطي وتوزيعها على الأكراد بإشراف البلدية وقوات الجيش العراقي والشرطة الكردية .
ذ. الاستيلاء على دور المجمعات الكشفية لوزارة الشباب والرياضة وتوزيع قطع الأراضي الشاغله على الأكراد وقيام الجهات الحكومية في كركوك بإيصال الخدمات لهم والمباركة لهم مع تقديم المنح المالية

من الأحزاب الكردية والمنظمات الدولية وبعد ذلك تحولت هذه الى مقر للأحزاب الكردية ومنظمات المجتمع المدني .

ر. الاستيلاء على كافة دوائر الأمن والسكن فيها .

ز. الاستيلاء على كافة المقرات الحزبية المنحلة والسكن فيها ..

س. الاستيلاء على نادي ضباط الجيش والدوائر العسكرية الأخرى والسكن فيها واتخاذها كمقرات وكمنظمات للمجتمع المدني والمقرات الحزبية .

ش. الاستيلاء على الأراضي المخصصة لوزارة الأعمار والإسكان والمخصصة سابقا لبناء المجمعات السكنية وتوزيعها باشراف مباشر من الحزبيين الكرديين .

ص. الاستيلاء على مبنى مديرية التجنيد والسكن فيها .

ض. الاستيلاء والسكن في مبنى ومشتملات مديرية الأمن .

ط.

ظ. الاستيلاء على المساحات الخالية في ساحة الطيران وتوزيعها على الأكراد والبناء والسكن فيها.

هذا نذر من كثر من التصرفات اللاقانونية واللامعقولة التي حدثت من قبل القوى الكردية في كركوك والتي تؤشر معظمها بان هناك مخطط منظم ومسبق لغرض تطبيق (سياسة الأمر الواقع) في هذه المنطقة وبالأخص في مركز محافظة كركوك رغم أنه حدثت إجراءات مماثلة في ناحية ليلان وقضاء طوز خرماتو التابع لمحافظة صلاح الدين .

ثالثا:- موقف التركمان من الوضع الحالي

إن هذه الأعمال والتصرفات والتجاوزات تحولت معظمها الى تقارير ومستندات وتم تقديمها الى الجانب الأمريكي وكذلك إلى مسؤولي القنصلية الامريكية في كركوك لكونهم كانوا المسؤولين المباشرين في إدارة المحافظة وأمنها من خلال ما ذُكر نرى من الضروري تقديم النظرة التركمانية على ما يجري في كركوك والحلول المناسبة نلخصها بما يلي :-

أ. يرى التركمان وحسب ما نص عليه الدستور العراقي في المادة (١٤) أن العراقيين بكافة اديانهم وقومياتهم متساوون في الحقوق والواجبات والمادة (٣) منه يعترف بان العراق متعدد القوميات والاديان والمذاهب ، فعدم الأعتراف بحقوق التركمان تعتبر مخالفة دستورية واضحة .

ب. يطالب التركمان بتعديل المادة (٤) واعتبار اللغة التركمانية القومية الرسمية الثالثة .

ت. اعادة النظر من قبل الولايات المتحدة بكافة الأجراءات التي حدثت في كركوك وجاءت ذكرها أعلاه لترجع كركوك الى طبيعتها .

ث. اقرار قانون معين في مجلس النواب العراقي وكما طالب ١٠٠ نائب حول قانون الانتخابات بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٢ .

ج. لوجود نزاع حقيقي حول هوية كركوك فيما بين الكتل السياسية ومن أجل حل هذا النزاع يصار الحل الى تاسيس أقليم خاص بكركوك ليشترك في ادارته القوميات الرئيسية الثلاثة وبقية الاقليات وبالتوافق .

ح. وفي حالة عدم امكانية ذلك اعتماد المادة الخاصة التي جاءت في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الأنتقالية حول عدم انظمام كركوك وبغداد الى أي أقليم .

خ. يطالب التركمان خلال هذه المرحلة ونظرا للتطور الحاصل في المدن التركمانية طوز وتلعفر خلال السنوات الاخيرة باستحداث محافظتين تركمانييتن ولوجود عوامل مساعدة كالكفاءة والاقتصاد وغيرها .

د. نظرا لتناقض المادة (١٤٠) من الدستور مع المبادىء الاساسية للدستور يرى التركمان بان الغاء هذه المادة تصب في مصلحة العراق وكركوك خاصه كما ان كافة المحاولات التي حدثت بتطبيقها قد فشلت وعلى هذا الاساس تم احالتها ضمن المواد القابلة للتعديل وثم اخيرا تم إحالتها الى المحكمة الدستورية .